الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01 / 666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

هل اللغة العلميّة موضوعيّة؟ [2]

عن الأنواع الغازية والمهاجرين والاستعمار العكسي

ريان الرمّال *

تناول الجزء الأوّل من إشكالية «هل اللغة العلمية موضوعية؟» في مقال بعنوان «البويضة والحيوان المنويّ: خُرافة الأميرة النائمة والفارس الشجاع» («الأخبار»، 10 نيسان 2019)، كيف تُؤثّر النماذج والمصطلحات والتفسيرات التي يوظّفها علماء الأحياء لوصف المعطيات الطبيعية المتعلّقة بعملية التلقيح مثلاً، في تغذية النماذج الاجتماعية المبنيّة مُسبقاً والقوالب النمطية للأدوار الجندرية.

يحاول هذا المقال عن حلقة التغذية الراجعة في اللغة العلميّة بين ثنائيّة الطبيعة/الثقافة تبيان هشاشتها وسيعرّف عن أداة أنتروبولوجيّة هي «إطار الطبيعة- الثقافة» Natureculture Framework

تهتم العالمة البيولوجية والأنتروبولوجية الهندية الأصل بانو سابرامانيام في الفصل الرابع من كتابها «قصص أشباح لداروين» (1) بتقاطع مجالي الطبيعة والثقافة، وخصوصاً الطريقة التي «تُجنّد فيها» العلوم الطبيعية في سياسة اجتماعية وبيئية مُحدّدة. تتبنّى سابرامانيام فكرة أن تكون عوالم الطبيعة والثقافة مرتبطة وإن لم تبدُ كذلك لأوّل وهلة، ومثالها على ذلك انتقال مشاعر رهاب الأجنبي من الحملات ضدّ النباتات الغازية إلى الحملات ضدّ المهاجرين في الولايات المتّحدة الأميركية والعكس. ويقع مشروع سابرامانيام ضمن مُقاربة نسويّة لعلوم الأحياء، شبيهة بالتي قامت بها العالمة الأنتروبولوجية إميلي مارتين في تحليل الإسقاطات الثقافية التي يقوم بها علماء الأحياء مثالاً على البيانات الطبيعية المبغي تحليلها كإسقاطات القوالب النمطيّة للأدوار الجندريّة على عمليّة تلقيح البُويضة وحركة الحيوان المنويّ.

كانت البداية عندما لحظت سابرامانيام كمُهاجرة هنديّة تعيش في الولايات المتحدة، تصاعد خطابات الكراهيّة ورهاب الآخرين على المستوى السياسي ضدّ المهاجرين ذوي البشرة الداكنة أمثالها، خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول. لكنّها كعالمة أحياء متابعة، التفتت أيضاً إلى أنّ هذه الخطابات تتزامن مع البيانات المتخوّفة التي يُطلقها زملاؤها من علماء الأحياء عن النباتات الغازية (وهي النباتات التي تُصنّف بغير المنتمية أو الغريبة عن نظام إيكولوجي معيّن). خلفيّة سابرامانيام وتدريبها العلمي، إلى جانب تعرّضها أيضاً لمُضايقات على المستوى الشخصي كونها مُهاجرة كذلك على الأراضي الأميركيّة، جعلتها تتيقّظ إلى أنّ في هذا التزامن بين الخطابين ما يدعو للريبة حتماً، فبدأت بالتنقيب عن العلاقات المُحتملة بين المجالين.

تعقّبت سابرامانيام بعض الإنتاج المعرفيّ في الولايات المتحدة. فرصدت أنّ علماء الأحياء مثلاً ينتجون معرفة حول النباتات الغازية ويقومون بنشرها في المجلّات العلمية الأكاديمية مُستخدمين «استعارات» كتلك المستعملة ضدّ المُهاجرين، فتُلصقُ بها صفتان بحسب سابرامانيام: تكاثرها السريع غير القابل للسيطرة وتسبّبها بالضرر عبر سرقتها لموارد الجنس الأصيل. ثمّ، وبالتزامن مع هذه «الموجة»، تُحذّر مراكز الإحصاء السكّاني من «تزايد عدد المهاجرين وتكاثرهم غير القابل للسيطرة» وينتهم بعض رجال السياسة المهاجرين بـ«سرقة موارد سكان البلد الأصليّين». ثمّ يدعو الناشطون البيئيّون حول البلاد المواطنين «المحليّين» إلى التضحية بعطلة نهاية أسبوعهم في سبيل المشاركة في حملات تطوّعية تعاضديّة لاجتثاث النباتات الغازية من موطنها البيئي. وتُسمع في الوقت نفسه عبر الولايات الأميركية خطبُ سياسية تدعو لمنع المزيد من المهاجرين المسلمين عامّةً، أو المكسيكيّين أو الهنود من القدوم إلى الولايات المتّحدة، وإلى تشديد الرقابة على الحدود (الجنوبية لا مع الجار الكندي بالطبع).

تسأل سابرامانيام عمّن يزرع الخوف أوّلاً من «الآخر» نباتاً كان أو مُهاجراً: هل هم علماء البيئة حين يُطلقون جرس الإنذار خشية تصاعد أعداد النباتات الغازية «الغريبة»؟ أم الناشطون السياسيون في الحركات المُناهضة للهجرة حين يهلعون من التزايد «المخيف» في أعداد المهاجرين؟ وتستنتج العالمة أنّ الخطابات المناهضة للغزو الطبيعي وتلك المناهضة للغزو البشري (خصوصاً لذوي البشرة الداكنة منه) تعمل معاً كحلقة تغذيةٍ راجعةٍ لشحن «رُهاب الغرباء» أو ما يُعرف بالـ«زينوفوبيا». إذ لا يهمّ أين وُلد الخوف أوّل مرة، المهمّ أنّ هذا الخوف من الآخر حين يولد في حقلٍ ما يُسافر إلى الحقل الثاني تلقائياً ويُغذيه.

هكذا، تلعب الخطابات والكلمات والرموز جميعها دوراً في الحملات ضدّ النباتات الغازية كما ضدّ المهاجرين، لأنّ خطابات الكراهية ضدّ النباتات غير الأصيلة تتغذّى من خلال موجات طويلة الأمد من الخوف من الآخر الدخيل، من التدنّس، من التلوّث. وتُصنّف بعض الأجساد (النباتات اللامنتمية أو الأجساد غير البيضاء في حالتنا هذه) على أنها دخيلة، مدنّسة ومدنّسة، وملوّثة أيضاً مخيفة وعنيفة، وعليه فإنّها تستحق أن تُستأصل وتُنفى، ليس الأمر إذاً أنّ العلماء يقرّرون والعامّة يطبّقون، بل إنّ الاثنين متّصلان على نحوٍ منّقد. لأنّ بعض البحوث فقط تحظى باهتمام الصحافة العامّة غير الأكاديميّة، هي تلك التي تتماشى مع الأهواء العامّة. وتُشدّد سابرامانيام على أنّ اللغة المُستخدمة من علماء النبات هنا غير موضوعية البتّة، بل يسكنها هاجس «الاستعمار العكسي».

يبحث العالم الأنتروبولوجي اللبناني غسان حاج في فكرة colonial reversal «الاستعمار العكسي» وهو التخوّف من أن يُعاني العرق الأبيض (هنا لا نعني جميع ذوي البشرة البيضاء، بل ممارسي الاستعمار البيض تاريخياً) مما عانته شعوب العالم التي خضعت للاستعمار على أيدي أوروبا، أي أن تعود الشعوب المُستعمَرة و«تجتاح» البلاد التي استعمرتها «ناهبة» مواردها كما فُعل بها. أو أن يُعاني الإنسان من ويلات الطبيعة والأرض مثلاً، بعد أن استعمرها واستغلّها بأنانية لمصلحته وخصوصاً بعد استشراس النظام الرأسمالي. ويظهر التخوّف من «الاستعمار العكسي» في بعض النظريات كمؤامرة «الاستبدال العظيم» أو في كتب كـ «whiteshift» لإيريك كوفمان، أو في الخوف من غزو اللاجئين المسلمين، أو في نشر سيناريوهات تنبؤية (من سفر الرؤيا) عن تراجع العرق الأبيض كما في مانيفستو مفجّر المساجد النيوزيلاندي الشهر الماضي، أو في الخوف من النباتات الغازية كما الحالة التي درستها سابرامانيام أو في الخوف من المُهاجرين الذي عاد ليلقي ظلّه على أوروبا بعد الحرب في سوريا.

«صراصير سوريا تجتاح لبنان»

في لبنان، تُطالعنا أسبوعياً مقالات ومواد إعلامية تشبّه اللاجئين الفلسطينيّين أو السوريين بالـ«قنبلة الموقوتة»، وكثيراً ما يكسر اللبنانيان جليدَ اللقاء الأوّل في السرفيس بالإشارة إلى أنّ «السوريين صاروا أكثر منّا» أو أنهم «يسرقون أشغالنا» تماماً كالخطابات التي درستها سابرامانيام في الولايات المتّحدة. ثمّ تنهمك بسنّ قوانين «تحمينا» من اللاجئ (السوري أو الفلسطيني أو العامل الأجنبي أسمر البشرة). ونختار في كيفيّة عزل أنفسنا عن الآخر (داكن البشرة طبعاً لا الآخر الأبيض) في عقدة شوفينية محض. طالعتنا مواقع التواصل الاجتماعي قبل أسابيع مثلاً بخبر يفيد أنّ «عدداً كبيراً من الصراصير القادمة من قرى دمشق في سوريا ستجتاح البقاع اللبناني ومنه تنتقل إلى جميع أراضي لبنان»، وأنّ «الحشرات الغازية هذه أصابت اللبنانيين بالهلع الذين سارعوا إلى إبادتها بينها، لإظهار روابط بين كيانات قد تبدو متناقضة، نظراً إلى تعدّد منهجيّاته العلميّة وارتياحه كعلم مع المناطق الرماديّة غير المحدّدة مسبقاً.

إذاً كيف يتمّ التحليل الطبيعي-الثقافي للغة علميّة أكثر موضوعيّة؟

1- نتبنّى أوّلاً كمراقبين تبدّلاً معرفياً epistemological shift يسمح لنا بالتخلّي عن مذهب الأنانية الهوسية الخاصّ بـ«الاستثنائية البشرية» والتواضع لتقبّل فكرة تداخل العوالم الطبيعية والثقافية. أي أن نقرّ بأننا أقرب مما نظنّ إلى العالم الطبيعي «غير الثقافي».

2- نُراقبُ ثانياً بشكلٍ مُشكّك عمليّة الإنتاج المعرفي أو «المبنا»، ونطرحُ الأسئلة التالية: كيف تتوصّل البيولوجيا مثلاً إلى خلق فئاتها التحليلية؟ كيف تشرع في إنتاج علومها (مرحلة الإنتاج)؟ نُدقّق كذلك في المعرفة التي ينتجها العلماء البيولوجيون مثلاً، في خلفيتهم، في الطريقة التي يجمعون فيها التمويل اللازم لأبحاثهم، كيف وأين يتمّ نشر عملهم؟ كيف يُروّجون له للعامة؟ كيف يحشدون التأييد العام له؟ كيف تنتقل هذه المعارف إلى العامة (مرحلة الاستقبال)؟ وكيف ينعكس بالتالي هذا تشكيلاً للسياسة البيئية والسياسة العامة؟

3- ونرصدُ ثالثاً الإسقاطات الثقافية على العالم الطبيعي في محاولةٍ لرفع اللبس عن ما نعرفه بحقّ عن العالمين.

لا نستطيع أن نفهم الحيوان والنبات والإنسان دون أن نعي الصلات والأنماط التي تجمعها. إلا أنّ العلوم في تطورها ما بعد ديكارت تقاسمت أجزاء الطبيعية فيما بينها بشكلٍ أقلّ ما يُقال فيه إنّه «غير طبيعي». فالعلوم الطبيعية تُعزل الطبيعية عن الإنسان والعلوم الإنسانية تقوم بالعكس. فيدرس علماء البيولوجيا (النبات أو الخلايا التناسلية) ويدرس العلماء الاجتماعيون الإنسان دون أن يتنبّه الطرفان إلى التقاطع ما بين عوالمهما. تُساعدنا عدسة «الطبيعة-الثقافة» على إجلاء هذه الحدود المصطنعة بين العلوم وعلى فهم الانتقال الغريب بين لغاتها وحلقات السلطة في الإنتاج العلمي، بهدف إنتاج لغةٍ علميّةٍ أكثر موضوعيّة لا تتبنّى ثنائيّات خادعة كثنائيّة الطبيعة/الثقافة، المرأة/الرجل أو الإنسان/الحيوان مما يُرشّحها لأن تكون أكثر تنبّهاً لحلقات التغذية الراجعة ما بينها، والأهمّ، أن تكون لغةً تقلّص الهوّة ما بيننا وبين الكائنات «الأخرى» التي نتشارك وإيّاها هذا الكوكب.

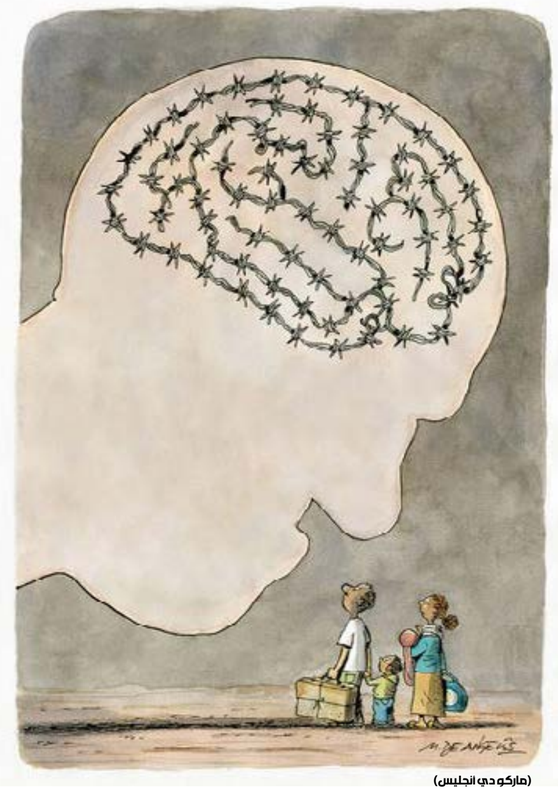
(ماركو دي انجليس)

*طالبة ماجستير في الأنتروبولوجيا في الجامعة الأميركيّة في بيروت

الحداثة بوصفها تجاوزاً للأصوليّة

يزن زريق *

«الفيلسوف الحقيقي هو ذاك الشخص الذي يفكك التراث التقليدي بكل أحكامه الطائفية المسبقة، غير عابئ بما تقوله أغلبية الناس في عصره»، يقول الفيلسوف الفرنسي دونيس ديدرو. يؤكد الباحث الفرنسي المعروف فريدريك لونوار في كتابه الضخم «موسوعة الأديان» وبصيغةٍ شبه احتفالية مبشراً المؤمنين في العالم أجمع بأن الإيمان لم ينقرض إلى اليوم في الغرب. حتى بعد انتصار العلم والتكنولوجيا والتنوير خلافاً لما قد يتوهم به البعض، بل على العكس تماماً فواحدة من أهم ثوابت المجتمعات الغربية في الوعي الديني هي تحريرها الفرد من مقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها، وإحلال هيبة العقل محل هيبة رجال الدين لتصبح الكلمة العليا للفلسفة والعلم والمنطق بدلاً من اللاهوت كما كان الأمر لقرون خلت.

وطبعاً هذا الأمر لم يتم إلا بعد معارك ضارية انتصر فيها التنوير انتصاراً تاماً وقضى عن قناعات شخصية ولا يمثل أي انتماء سياسي أو تحزب دنيوي، Rational religion كما يسمّيه لونوار أي «إيمان فكري» إن صحّ التعبير. في هذا الإيمان يحتفظ الفرد بإيمانه بوجود قوةٍ عليا وهو إيمان متحرر حتى من الطقوس! 70% من الأوروبيين لا يذهبون إلى الكنيسة أبداً (رغم أنهم مؤمنون، دون أن يكونوا منتمين بالضرورة إلى أيّ كنسية أو حتى إلى دين بعينه أساساً) و30% الباقية ترددهم على دور العبادة مرتبط بالمناسبات العامة فقط.

إن الفقرة الحقيقية التي حققتها الحداثة الغربية في الوعي الديني هي تحريرها الفرد من مقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها، وإحلال هيبة العقل محل هيبة رجال الدين والمنطق بدلاً من اللاهوت كما كان الأمر لقرون خلت.

وبالأصولية من دون أن يقضي على الإيمان. وبالأصولية المقصود التوظيف السياسي للدين وسيادة الخرافات على المعتقد الديني. عبر هوبز وديكارت وكوبرنيكوس، مروراً بأسبينوزا وكوندت وفولتير، وانتهاءً بهوغو وغيرهم... انتصرت الحداثة الأوروبية وكذلك مسيرة التنوير الضخمة. كوكبة من المفكرين والفلاسفة والأدباء ورجال الدين تمكّنوا من ترسيخ أفكار العلم والعقل والحداثة مرة وإلى الأبد، وليظهر هذا الشكل الجديد من الدين ومن اللاهوت الذي يسود اليوم في القسم المتمدّن من العالم. الدّين المتحرّر والمتسامح والمعقلن والمنقّى من الخرافات والشعوذة والمتسامي فوق الطقوس والتحزبات وكل أشكال التسيّس المقيتة. يقول هاشم صالح عن الحداثة باختصار: هي مجتمع انتصرت فيه العقلانية العلمية رأساً وحكم القانون والمؤسسات رأساً الديموقراطية وانتشار الحريات. ليعود الدين فيه إلى حيث ينتمي كمسألة ضمير ورؤية شخصية وليس نظاماً للمجتمعات والدول كما كان عليه الأمر قبل بضعة قرون خلت.

الّلافت في مسيرة الحداثة الأوروبية أن عملية التنوير قد مضت على محورين اثنين، من خارج الكنيسة بشكل رئيسي وأيضاً من داخلها. لم يتأخّر رجال الدين أنفسهم عن متابعة تلك الثورة الفكرية التي تقودها طلائع المفكرين والفلاسفة والمثقّفين. لقد أدرك رجال الدين الأوروبيون أمام عظمة الثورة والنهضة الفكرية التحررية الجارية أن أمامهم خيارين: إما التجديد أو الانقراض. إما الإصلاح الجذري التحديثي وإعطاء وجه جديد حضاري عقلاني وعلماني للدين واللاهوت الحديث ككل أو أن الأشكال القروسطيّة المهروتة والغيبية القديمة للدين ستكون إلى اندثار حتمي ولن يبقى لها أي وزن لا شعبي ولا فكري. يعتبر هانز كونغ عالم اللاهوت الكاثوليكي الألماني الكبير أحد كبار المجددين في مجال اللاهوت والعلوم الدينية، ومن أهم قادة عملية «تطوير الدين» من الداخل والمضي به نحو عتبة الحداثة، أو بتعبير أدقّ تحقيق اختراقه عبر الحداثة وتغلغلها فيه. عبر أحدث النظريات العلمية والفلسفية لا يكتفي كونغ بقراءة تقليدية للدين، بل ومواجهاً كل الأجنحة الفكرية المحافظة والرجعية القديمة داخل الفاتيكان وخارجه بقدم «لاهوتاً يليق بالقرن الواحد العشرين».

الحركات الأصولية هي دوماً ابنة شرعية لمناهج التفكير الظلاميّة والقروسطيّة. وحركات الإسلام السياسي في عالمنا العربي خير دليل، فحيث يغيب النور والعلم يكثر العفن! وليس لنا إلا أن نلقي نظرة سريعة على منابعها الفكرية لنجد الإثبات والدليل. أين هو اللاهوت و الفكر الديني العربي اليوم؟ مشغول بآلاف الفتاوى الصادرة يومياً حول السلوكيات الجنسية وتفاصيل العلاقات الزوجية والفتاوى الشرعية المتعلقة بأمور حياتية سطحية بعيداً عن كل عمق فكري وبعيداً عن كل قضايا العصر العلمية والفلسفية الحقيقية ومسائل القرن الواحد والعشرين ومجرداً من كل بعد إنساني جدي، بل وبتجرد إنساني مريع والموقف الديني من قضايا المرأة (كحكم الزانية وزواج القاصرات الخ) هو المثال الأبرز، يمضي الفكر الديني العربي المعاصر مفرزاً حركاته السياسية على شاكلته بالضبط ومن لونه، متأخرة فاشلة هشّة رجعية جرّت وتجر الواقع العربي سياسياً وفكرياً واجتماعياً نحو الوراء أكثر فأكثر يوماً بعد يوم.

كيف تتجاوز الحركة الإسلامية العربية اليوم مطبها السياسي وانهزامها الاستراتيجي؟ عبر ثورة فكرية داخلية تتجاوز من خلالها أصوليتها بالذات ومكامن ضعفها بالذات، لتسمح لنفسها بدخول الحداثة أو بدخول الحداثة إليها فكرياً ومعرفياً وعقائدياً وعلى أعمق المستويات. ولدينا اليوم تجربة الأصولية الأوروبية خير دليل ونموذج للاقتداء.

* كاتب سوري

الرواية الأميركية الزائفة بشأن الصين

ستيفان روش *

يوهافين ـ في لحظة نادرة من التوافق بين الحزبين، تتوحّد الآن مواقف الجمهوريين والديمقراطيين في أميركا بشأن قضية رئيسة وهي: إلقاء اللوم على الصين في كلّ ما يزعج الولايات المتحدة ويقلقها. فلم يسبق أن كان لتقريع الصين هذه الجاذبية الواسعة من قبل وقد تولّد عن هذا التركيز على الصين كتهديد وجودي للحلم الأميركي الغالي، تداعيات خطيرة. فقد أفضى إلى تبادل فرض الرسوم الجمركية، وتصعيد التهديدات الأمنية، وظهور تحذيرات من حرب باردة جديدة، بل وأحاديث في الخفاء عن صدام عسكري بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة على العالم حالياً.

ومع اتفاق تجاري يبدو وشيكاً في الظاهر، نجد هذا يغري البعض باستنتاج أن كل هذه التداعيات ستتلاشى. لكن ربما كان هذا من قبيل التمنّي، فالثقة بين الصين وأميركا الآن ممزقة وفي أسوأ حالاتها، ولن يتغير هذا بمجرد احتمالية توقيع اتفاق سطحي. والاحتمال الأقرب والأكثر واقعية أن يكون هناك عصر جديد من الارتياب المتبادل والتوتر والتنازع.

لكن ماذا لو كانت الطبقة الأميركية الثرثارة مخطئة تماماً في كل ما تروّج له، وكان هذا التقريع الموجّه إلى الصين نتيجة طبيعية لمشاكل داخلية أكثر منه رداً على تهديد خارجي حقيقي؟ في الحقيقة، هناك أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأن الولايات المتحدة تبنّت رواية زائفة بشأن الصين، في ظلّ شعورها بالقلق وعدم الأمان، بعدما ضربتها اختلالات الاقتصاد الكلّي التي صنعتها بأيديها، فأضحت تخشى عواقب انسحابها من قيادة العالم.

لو تأمّلنا حال التجارة مثلاً، سنجد أنه في عام 2018، بلغ حجم عجز تجارة السلع للولايات المتحدة مع الصين 419 مليار دولار، مما يمثل وحده 48% من الفجوة التجارية الضخمة التي تبلغ 879 مليار دولار. الأمر الذي يعدّ نقطة كاشفة في خضم هذا الجدال، بل تعدّ هذه المسألة السبب وراء، ما يسمّيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب «مذبحة» خسارة الوظائف وضغوط الأجور.

غير أن الشيء الذي لن يعترف به ترامب ـ وغيره من غالبية الساسة الأميركيين ـ هو أن الولايات المتحدة سجّلت عجزاً تجارياً مع 102 دولة في عام 2018، ما يعكس نقصاً هائلاً في الادّخار المحلي، يرجع بدرجة كبيرة إلى أوجه العجز المتهورة في الميزانية، التي لا يوافق عليها إلا الكونغرس والرئيس. كما أن أحداً لا يعترف بتشوهات سلاسل العرض، الناشئة عن المدخلات التي تسهم بها دول أخرى وإن كان يتم تجميعها وشحنها من الصين، إذ تتسبب هذه التشوهات في مفاقمة اختلال الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين بنسبة تصل إلى 35-40% حسب التقديرات، ناهيك عن الاقتصاد الكلّي الأساسي والكفاءات الجديدة من منصّات الإنتاج العالمية التي تفيد المستهلكين الأميركيين. من الواضح إذاً أن الدم في الصين بوصفها العقبة الكبرى التي تحول دون استعادة العظمة الأميركية أسهل كثيراً.

بعد ذلك دعونا نتأمّل قضية سرقة الملكية الفكرية. إن سرقة الصين ملكيات فكرية أميركية تقدّر بمئات المليارات من الدولارات كل عام باتت «حقيقة» مقبولة الآن، مما يوجّه طعنة إلى قلب براعة الإبداع في أميركا. ففي عام 2017، كلفت سرقة الملكيات الفكرية الاقتصاد الأميركي ما يتراوح بين 225 و600 مليار دولار، وفقاً لما يسمى باللجنة المعنية بسرقة الملكيات الفكرية الأميركية، التي تعدّ المصدر المقبول لادّعاء كهذا.

وبغض النظر عن الفارق الكبير غير المعقول بين الرقمين الواردين بمثل هذا التقدير، تعتمد الأرقام على دليل ضعيف مستمد من ممارسات «النمذجة بالوكالة» المشبوهة التي تحاول الاستفادة من الأسرار التجارية المسروقة من خلال أنشطة مجرَّمة كتهريب المخدرات، والفساد، والاحتيال الوظيفي والتدفقات المالية غير المشروعة، أما الجزء الخاص بالصين من هذه السرقة المزعومة فنعرفه من خلال بيانات إدارة الجمارك وحماية الحدود الأميركية، التي أبلغت في عام 2015 عن مضبوطات من السلع المزيفة والمقرصنة بقيمة إجمالية تبلغ 1,35 مليار دولار. وتقوم نماذج أخرى على نفس القدر من الريبة بحساب هذا المبلغ الصغير ضمن تقدير تخميني كلّي للسرقات التي تتكبدها الولايات المتحدة وتنسب 87% من الإجمالي إلى الصين (52% للبر الرئيسي و35% لهونغ كونغ).

ثم هناك مسألة التضليل وتشتيت الانتباه التي يؤكّد عليها تقرير الفقرة 301 الذي نشره الممثل التجاري للولايات المتحدة في مارس/آذار من عام 2018، والذي يوضح المبرر الأساسي لفرض رسوم جمركية على الصين وهو: إجبار الشركات الأميركية على نقل التكنولوجيا لشركائها الصينيين الذين تربطها بهم مشروعات مشتركة. فالكلمة الرئيسة هنا وهي «إجبار» توحي بأن الشركات الأميركية البريئة التي تدخل طواعية في اتفاقيات تعاقدية مع نظرائها الصينيين تُجبَر على تسليم التقنيات المملوكة لها مقابل أن تباشر أعمالها في الصين.

لا شك أن المشروعات المشتركة تتطلب بشكل واضح المشاركة في ما يتعلق بالأشخاص والاستراتيجيات التجارية ومنصات التشغيل وتصميمات المنتجات. لكن التهمة هنا هي الإجبار، ما يؤدي بنا إلى فرضية أن الشركات الأميركية متعددة الجنسيات حمقاء، إلى حدّ تسليم تقنيات أساسية مملوكة لها لشركائها الصينيين.

وهذا مثال آخر صادم لدليل ظني على ادعاء حسي، إذ يعترف الممثل التجاري الأميركي بالفعل وبشكل لا يُصدّق في تقرير الفقرة 301 (صفحة 19) بأنه لا يوجد دليل دامغ لتأكيد تلك «الممارسات الضمنية»، وبدلاً من تقديم مثل هذا الدليل، نجده ـ شأنه شأن لجنة المعنية بسرقة الملكيات الفكرية والتجارة ـ تبنّت رواية زائفة بشأن الصين، في ظلّ شعورها بالقلق وعدم الأمان، بعدما ضربتها اختلالات الاقتصاد الكلّي التي صنعتها بأيديها، فأضحت تخشى عواقب انسحابها من قيادة العالم.

غير أن الشيء الذي لن يعترف به ترامب ـ وغيره من غالبية الساسة الأميركيين ـ هو أن الولايات المتحدة سجّلت عجزاً تجارياً مع 102 دولة في عام 2018، ما يعكس نقصاً هائلاً في الادّخار المحلي، يرجع بدرجة كبيرة إلى أوجه العجز المتهورة في الميزانية، التي لا يوافق عليها إلا الكونغرس والرئيس. كما أن أحداً لا يعترف بتشوهات سلاسل العرض، الناشئة عن المدخلات التي تسهم بها دول أخرى وإن كان يتم تجميعها وشحنها من الصين، إذ تتسبب هذه التشوهات في مفاقمة اختلال الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين بنسبة تصل إلى 35-40% حسب التقديرات، ناهيك عن الاقتصاد الكلّي الأساسي والكفاءات الجديدة من منصّات الإنتاج العالمية التي تفيد المستهلكين الأميركيين. من الواضح إذاً أن الدم في الصين بوصفها العقبة الكبرى التي تحول دون استعادة العظمة الأميركية أسهل كثيراً.

بعد ذلك دعونا نتأمّل قضية سرقة الملكية الفكرية. إن سرقة الصين ملكيات فكرية أميركية تقدّر بمئات المليارات من الدولارات كل عام باتت «حقيقة» مقبولة الآن، مما يوجّه طعنة إلى قلب براعة الإبداع في أميركا. ففي عام 2017، كلفت سرقة الملكيات الفكرية الاقتصاد الأميركي ما يتراوح بين 225 و600 مليار دولار، وفقاً لما يسمى باللجنة المعنية بسرقة الملكيات الفكرية الأميركية، التي تعدّ المصدر المقبول لادّعاء كهذا.

وبغض النظر عن الفارق الكبير غير المعقول بين الرقمين الواردين بمثل هذا التقدير، تعتمد الأرقام على دليل ضعيف مستمد من ممارسات «النمذجة بالوكالة» المشبوهة التي تحاول الاستفادة من الأسرار التجارية المسروقة من خلال أنشطة مجرَّمة كتهريب المخدرات، والفساد، والاحتيال الوظيفي والتدفقات المالية غير المشروعة، أما الجزء الخاص بالصين من هذه السرقة المزعومة فنعرفه من خلال بيانات إدارة الجمارك وحماية الحدود الأميركية، التي أبلغت في عام 2015 عن مضبوطات من السلع المزيفة والمقرصنة بقيمة إجمالية تبلغ 1,35 مليار دولار. وتقوم نماذج أخرى على نفس القدر

*** الرئيس السابق لشركة «مورغان ستانلي» آسيا وكبير الاقتصاديين فيها، أستاذ محاضر في جامعة «ييل».**

** نشر هذا المقال على موقع Project Syndicate في 26 نيسان 2019.